

الدكتورة مدوخ ماجدة استاذة محاضرة "أ"

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة عمار ثلجي الاغواط

البريد الالكتروني: djawwal@gmail.com

الدكتورة وصاف عتيقة استاذة محاضرة "ب"

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة

السيد رئيس الملتقى الدولي حول

فعالية السياسة النقدية في الدول النامية تجارب الماضي و تحديات المستقبل

العنوان:

انعكاس اليورو كعملة تنافسية للدولار على سعر صرف الدينار الجزائري كهدف للسياسة النقدية

مقدمة:

اتخذت السلطات النقدية في الجزائر من أجل تحقيق أهدافها النهائية, سياسة نقدية صارمة ابتداء من 1994 , فلستهدفت السلطات النقدية في ظل قانون النقد والقرض التحكم في وتيرة التضخم بالتوافق مع رفع معدلات النمو الاقتصادي واستعادة التوازن الداخلي والخارجي , ولبلوغ هذه الأهداف تم وضع الأهداف الوسيطة التالية¹ :

- المراقبة الحذرة لتوسع النقد (M_2) والائتمان وذلك بإيقاف الإفراط في اللجوء إلى البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للإقراض ؛

- تحرير الأسعار؛

- تعديل هيكل معدلات الفائدة؛

- الانزلاق التدريجي لسعر الصرف إلى مستواه التوازني .

إلا إن التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة كان لها آثار واضحة على القطاع النقدي والمالي ،

وحتمية تغيير استراتيجيات السلطات النقدية لدول العالم وبالأخص المتقدمة منها ، وبطبيعة الحال الدول

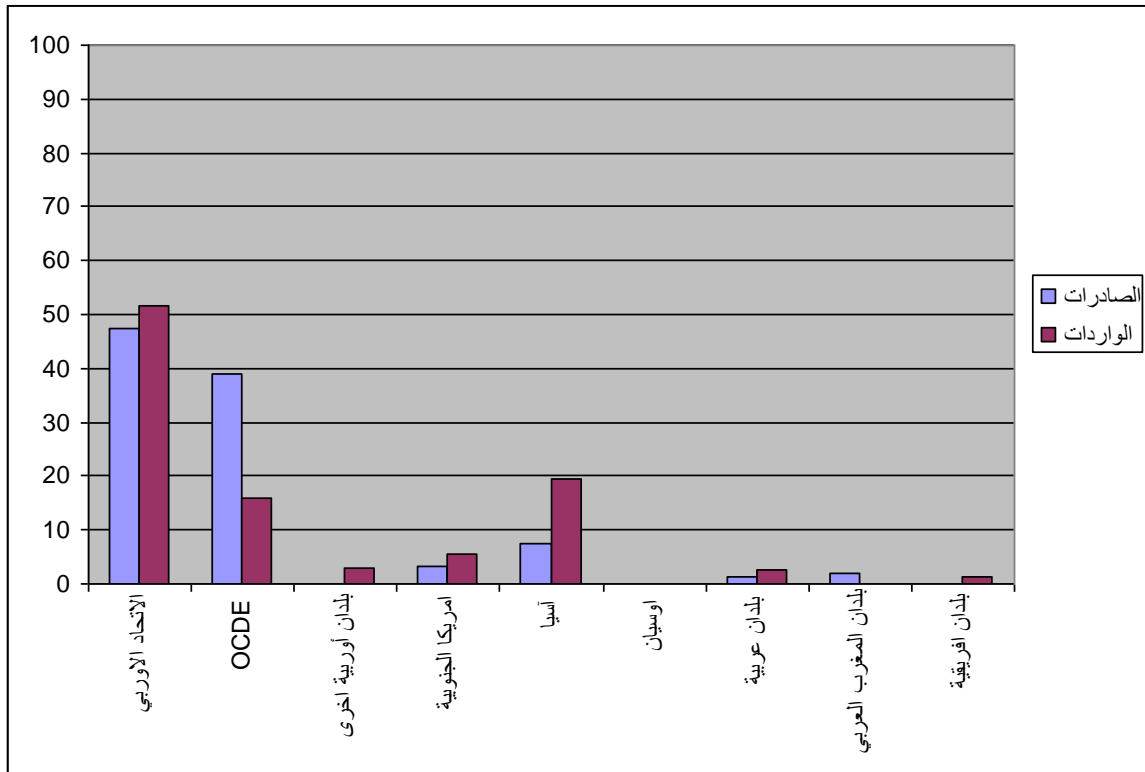
النامية ليست بمعزل عن العالم فكان لها نصيب من هذه الانعكاسات والآثار الايجابية والسلبية حسب درجة

تقدم قطاعاتها المالية والنقدية ، فمثلا الأزمة المالية العالمية 2008 أصابت بشكل غير مباشر اختلالات في أسعار صرف عملات العالم، إذ تدهور سعر الدولار أمام اليورو جعل من الدول النامية والعربية منها تتخذ جملة إجراءات مست سياساتها الاقتصادية وأهدافها النقدية.

و إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر إذ يساهم بأكبر من 60 % من التجارة الخارجية، إذ أن حصة الصادرات خلال تسع سنوات الأخيرة (2002- 2010) في المتوسط قدرت ب: 22551.34 مليون دولار أي بنسبة 52.49 % وحصة الواردات في متوسط نفس الفترة قدرت ب: 12676.44 مليون دولار أي بنسبة 53.89 % وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية للجزائر مع بقية بلدان العالم ².

والشكل التالي يوضح صادرات وواردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لعام 2010.

الشكل رقم(1): صادرات و واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لعام 2010 الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثة.

ولأجل إدراك مفهوم صحيح عن مختلف صور سعر الصرف يتوجب تبين كل صورة أولا، ثم الوقوف على العلاقة بين معدل صرف الدينار الجزائري وظهور اليورو للتداول كعملة منافسة للدولار، هذا ما تتكفل المطالب الآتية بشرحه وبيانه.

أولاً: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن.

1- نظام سعر الصرف الثابت (64 - 86)

في هذه الفترة كان النقد الأجنبي في معظمه عائداً من صادرات النفط و كان سعر صرف الدينار الجزائري يحدد و يسير إدارياً فبقي ثابتاً لمدة طويلة تفوق العشرين عاماً لما يقتضيه من تحقيق أهداف المخططات التنموية. ولقد عرف نظام التثبيت مرحلتين³:

أ/ مرحلة الربط بعملة واحدة (64 - 73):

في هذه المرحلة عرف نظام النقد الدولي التعامل بقاعدة صرف الدولار بالذهب وفقاً لاتفاقيات بريتون وودز، أي التقيد بالسعر التعريفي مقابل الذهب، لذلك قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 180 ملغ من الذهب و هو نفس قيمة التكافؤ للفرنك الفرنسي.

و كنتيجة لتراجع الفرنك الفرنسي انخفض الدينار مقابل عملات تسديد الواردات، وهو ما اضطر السلطات إلى إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار الخطة الرباعية (70 - 73).

ب/ مرحلة الربط بسلة من العملات (1974 - 1986):

بعد انهيار نظام بريتون وودز، تم استخدام سلة واسعة من العملات الأجنبية ، ونتيجة لذلك قامت الجزائر بتحديد قيمة الدينار بسلة موزونة من العملات التي تربطها علاقات تجارية بالجزائر، حيث تعطي كل عملة وزناً محدداً داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة⁴ ، و يقوم البنك بمراجعتها دورياً للحفاظ على سعر الصرف الحقيقي حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض باقي العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس صحيح.

وقد أدى إتباع سياسة تسيير و تثبيت سعر صرف الدينار إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة ومع هذا السلوك اللاعقلاني كان لابد من تغيير سعر الصرف إلى تسيير ديناميكي.

2- نظام تحرير الصرف (التسيير الديناميكي لسعر الصرف) ابتداء من مارس 1987

على اثر التدهور المفاجئ لأسعار النفط (المورد الأساسي للعملة الصعبة) سنة 1986 عرفت الجزائر أزمة حادة أصابت اقتصادها بخلل كبير ، فكان لابد من القيام بإصلاحات نقدية و مالية جذرية لتحقيق الاستقرار النقدي على الصعيد الداخلي و الخارجي و من اجل إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد و لتعديل سعر صرف الدينار اتبعت الجزائر عدة طرق تمثلت في :

ا/ الانزلاق التدريجي:

يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف الدينار بتخفيض قيمته تدريجيا و بشكل منتظم و مستقر ما بين نهاية سنة 1987 و سبتمبر 1992 فانخفض سعر صرف الدينار بـ 261.2% مقابل الدولار الأمريكي فقد انتقل من 4.9 دينار / \$ في نهاية 1987 الى 17.7 دينار / \$ في نهاية مارس 1991 .⁵

ب/ التخفيض الصريح :

في إطار الاتفاق الاستعدادي مع صندوق النقد الدولي ، صارت قابلية العملة للتحويل أمرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر ، إلا انه لأسباب منها ارتفاع خدمة الديون و تشديد القيود على المعاملات الدولية في الفترة (92 - 93) اضطر مجلس النقد و القرض إلى اتخاذ قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل إلى 22.5 دينار / \$ واستقر عند هذه النسبة لغاية شهر مارس 1994، و لكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي ، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % و كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ 10 افريل 1994 بنسبة 40.17 % ، ليصبح بعدها سعر الصرف 36 دينار / \$⁶ .

وقد كان قرار التخفيض يهدف للوصول إلى⁷ :

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط ؛

- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات و ذلك باختبار التوليفات المختلفة لسعر الصرف و إصلاح

نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت ؛

- اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار و الحد من التضخم و تعديل الكتلة النقدية و تطبيق أسعار فائدة ملائمة.

- إعادة تكوين احتياطي للصرف بتنوع الصادرات خارج المحروقات و تحرير الواردات من سلع و خدمات و البحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي .

ج/ طريقة التسعير :

ابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة و في ضوء توفر العملة الأجنبية، و اعتمدت تقنية التسعير كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة تجريبية ما بين 1994 و 1995 و سمح لسعر صرف الدينار الجزائري بالانزلاق ليصل إلى 40 دينار/\$.

و لقد أُلغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر بعد إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر 1995 والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي (أبريل 95 - مارس 98)، وفي ديسمبر 1996 صرح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب الصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي⁸؛ وكل هذه الإجراءات عززت كثيرا من قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية وفعالية تخصيص النقد مع تزايد التركيز على آلية السوق ، و بانتقال عائدات الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر أصبح هذا الأخير أكبر مورد للنقد الأجنبي فصار دوره في سوق الصرف دورا رئيسيا.

أما في ماي 1998 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع صندوق النقد الدولي ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 11,9 دولار أمريكي، عرفت الاحتياجات من النقد الأجنبي تدهورا ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6,846 مليار دولار⁹، مما أدى إلى التأثير على سعر الصرف الذي انخفض في نهاية 1998 مقارنة بنهاية 1997 كما استمر في الانخفاض إلى غاية بداية 2001، حيث سجل انخفاضا في قيمة العملة الوطنية بـ 2,6 % مقارنة بسنة 2000، وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن ذلك المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 والذي يقدر بـ 11,5 % ، وهي نتيجة تؤكد الاتجاه نحو استقرار سعر الصرف .

الجدول رقم (1) : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990 – 2009
الوحدة : دج مقابل 1 دولار

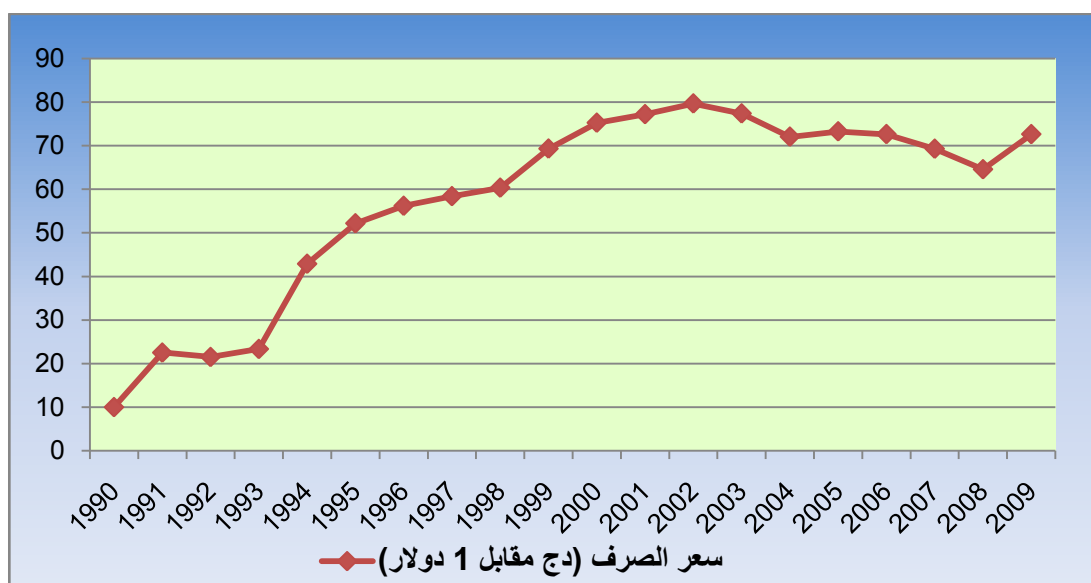
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	10.0	22.51	21.5	23.34	42.89	52.18	56.19	58.41	60.35	69.32
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.64

المصدر: _ جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، مرجع سابق، ص.316 .

- قانون المالية لسنة 2003 ، ص.7.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد . 2010، ص.407.

الشكل رقم (2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل دولار واحد للفترة (1990 – 2009)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول 1.

ثانيا: سعر الصرف الموازي و الحقيقي الفعلي

لا يمكن أن نلمس اثر اليورو على سعر صرف الدينار الجزائري إلا من خلال التعرف على السعر

الفعلي الحقيقي و الرسمي و الموازي له، والتي شهدت تطورات ونمو تماشيا مع تطور نظام الصرف والرقابة عليه في الجزائر، فابتداء من 1974 ثبتت قيمة الدينار الجزائري بـ 14 عملة دولية¹⁰ للحفاظ على قيمة واستقرار الدينار في إطار البرنامج العام للواردات أي أن العملة هنا ليست مرتبطة بالوضع

الاقتصادية والمالية الداخلية وبأداء كفاءة الاقتصاد الوطني، بل بتكلفتها الإدارية وقد ساعد في ذلك العوائد البترولية المعتمدة والإمكانات المريحة للجوء إلى الاستدانة الخارجية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية في تلك الفترة، هذا ما أعطى للدينار سعر أعلى من قيمته الحقيقية مقابل العملات الأجنبية، و هذا ما أدى إلى ظهور سوق غير رسمي (السوق الموازي) بسبب انحراف أسعار صرف الدينار عن السعر الرسمي، فنتج بذلك ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المستوردة.

1- ظهور سعر الصرف الدينار الموازي

تلجأ الدولة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات كما هو الحال في العديد من الدول النامية الى ثلاث خيارات¹¹:

- أدوات مالية ائتمانية، سياسات انكماشية (سعر الفائدة، الضرائب و الرسوم)؛
- الاقتراض الخارجي (الاستدانة)؛
- فرض رقابة على التجارة الخارجية و الصرف الأجنبي .

كما حددت التعليمات (98/ 02) شروط تحويل رواتب العمال الأجانب إلى الأصلي، كما سمحت التعليمات (2000 /03) للمستثمرين الأجانب الناتجة عن استثماراتهم و ذلك بعد موافقة هيئة مراقبة الصرف في البنك المركزي؛ أما التعليمات (2000/04) فقد سمحت لغير المقيمين من الاستثمار في المحافظ المالية و ذلك بشراء الأسهم و السندات المتداولة في البورصة دون إعادة تحويلها إلى الخارج، كما يمكن للمتعاملين الجزائريين القيام باستثمارات في الخارج و تحويل الأموال، ثم استعادتها وفق آجال محددة؛ وسمحت التعليمات (2002/01) يمكن للمتعاملين الاقتصاديين أن يقوموا بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكملة لنشاطهم من مجلس النقد و القرض¹².

ومعظم الدول تلجأ إلى الخيار الأخير باعتباره حلا آنيا ومباشرا وبتكاليف اقتصادية اجتماعية اقل، فالرقابة على الصرف يقابله تجنيد احتياطي معتبرا من العملات الصعبة، و بندرة هذه الأخيرة في السوق الرسمي تجعل من المتعاملين البحث عنها في سوق آخر ألا وهي السوق الموازي أو غير الرسمي أو السوداء؛ فكلما كانت درجة رقابة الصرف على العمليات التجارية كبيرة، كان تطور و نمو سعر الصرف و السوق الموازي بشكل كبير، أما إذا تضمنت هذه الرقابة بعض من هذه العمليات قل بذلك حجم السوق الموازي.

ولقد تطور حجم سعر الصرف الموازي في الجزائر ابتداء من 1974 فانفصل بذلك سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي باعتباره أهم عملة للتداول في أسواق الصرف، و الجدول التالي يبين ارتباط الدينار مقابل الفرنك الفرنسي.

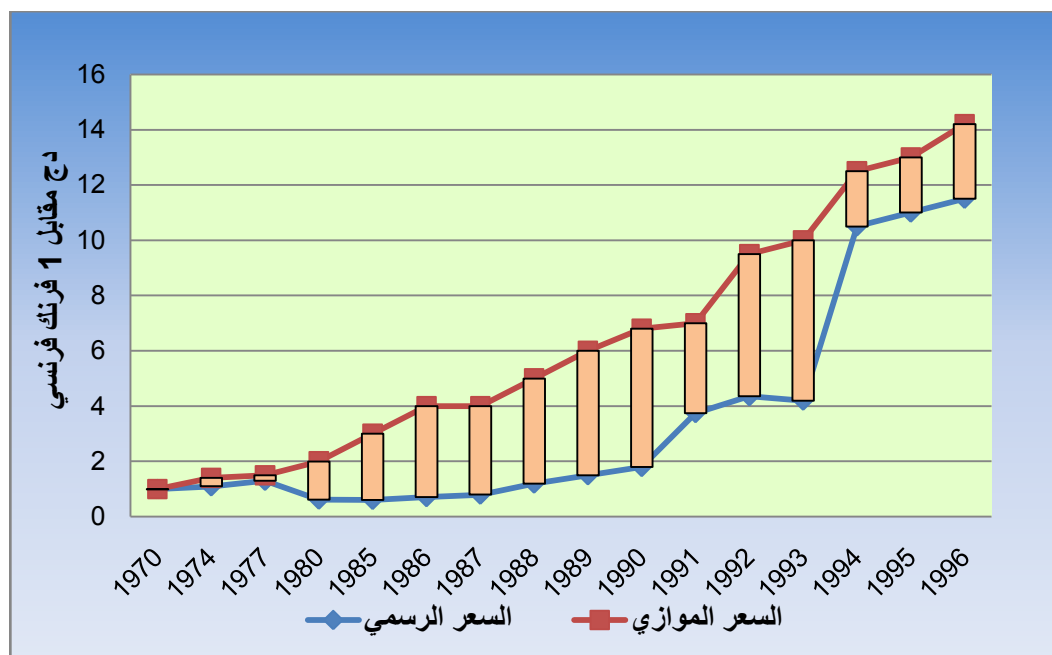
الجدول رقم (2): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي للدينار الجزائري للفترة (1970-1996)

الوحدة : دج مقابل 1 فرنك فرنسي

السنة	70	74	77	80	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96
السعر الرسمي	1.0	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71	0.80	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.20	10.5	11.0	11.5
السعر الموازي	1.0	1.4	1.5	2.0	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0	6.8	7.0	9.5	10.0	12.5	13.0	14.2
الانحراف	0	0.3	0.2	1.38	2.39	3.29	3.2	3.8	4.5	5	3.25	5.14	5.8	2	2	2.7

المصدر: محمد بن بوزيان، طاهر زيان، مرجع سابق ، ص، 9.

الشكل رقم (3): تطور سعر الصرف الجزائري الرسمي و الموازي للفترة (1970-1996)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول (2)

و الملاحظ من الشكل رقم (42) أن تطور سعر الصرف الموازي عرف :

- ارتفاع تدريجي ابتداء من 1974 إلى 1986 بمتوسط سعر 2.38 دج / FF مقابل متوسط سعر رسمي 0.87 دج / FF أي بانحراف تقريبا 1.5 دج / FF في متوسط فترة (74 - 86)؛ وهذا راجع لتزايد الطلب على الفرنك الفرنسي باستمرار و خاصة مع منح تراخيص استيراد السيارات لذوي الحقوق وغير المرفقة بحق الصرف فكان اللجوء إلى السوق غير الرسمي هو الحل الأمثل، فأصبح العمال المهاجرين في فرنسا يبرمون اتفاق مبادلة إما مبادلة عملة بعملة أو سلعة بعملة في السوق غير الرسمي بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك محددين بذلك السعر و الكيفية المنطق عليها بين المشتري والمهاجر في فرنسا.

- تقادم حجمه في السوق الموازي، حيث سجلت اكبر الانحرافات في الفترة (86 - 1993) بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 التي خفضت مستوى الإيرادات من الصادرات إلى 56.5 % ما بين 1985 و 1986، فانقل بذلك من 4 دج / FF إلى 10 دج / FF مقابل سعر صرف رسمي من 0.71 دج / FF إلى 4.2 لسنتي 1986، 1993 على التوالي، بانحراف متوسط 4.25 دج / FF خلال هذه الفترة، كما شهد عام 1993 أعلى انحراف محقق في هذه الفترة قدر بـ 5.8 دج / FF أي ما يعادل أكثر من الضعف، فارتفع سعر صرف الموازي بنسبة زيادة تقدر بـ 138% عن سعر الرسمي و هذا ما أدى¹³ :

- كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي؛

- تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر؛

- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص والأشخاص الطبيعيين، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام و سعر البيع؛

- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة.

ويعني هذا أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي و بالنسبة لخزينة الدولة.

انخفاض تدريجي ابتداء من سنة 1994 وهذا بتبني سياسة تحرير سعر الصرف بالتخفيض في بداية التسعينات، و حتى وإن كانت آثارها السلبية كبيرة و لم تؤد إلى خدمة الهدف المتوخى منها وهو تشجيع الصادرات و تقليص الواردات فإن آثارها على حركة الأموال كبيرة لتقلص الفارق بين السعر الرسمي و الموازي، إضافة سياسة تحويل الدينار إلى العملات الأجنبية تحت ما يسمى بالقروض المستندية والمعاملات الجارية غير المرئية، وهذا ما دفع بالطلب على العملة الأجنبية بالتراجع مسببا بذلك انخفاض الانحراف بين السعر الموازي و الرسمي في سوق الصرف حيث حقق انحراف قدره 2 دج/ FF عام 1994 مقابل انحراف مقدّر بـ 5.8 دج/ FF عام 1993، كما استقر السعر الرسمي عام 2000 عند 10.6 دج/ FF مقابل سعر موازي بقدر 12 دج/ FF أي بانحراف 1.4 دج/ FF .

فدخول اليورو حيز التعاملات التجارية منذ جانفي 2002 لم يؤثر في التقارب بين السعرين الموازي والرسمي، للاستجابة السريعة لجمهور المتعاملين به فلم يحدث انحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية التحويل سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة فمعظم الأشخاص الطبيعيين بما فيهم تجار العملة الصعبة في السوق الموازي ضخوا أموالهم في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة، و لاشك أن هذه العملية سمحت بدخول كمية هائلة من الأموال بالعملات الأجنبية إلى الدائرة المصرفية في ظرف قياسي لغرض تحويلها إلى اليورو هو ما عزز الاحتياطي الرسمي، غير أن ذلك قد لا يدوم طويلا بسبب احتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم باليورو لاستخدامها في أغراض مختلفة و هذا ما جعل السوق السوداء لم تتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام اليورو، كما ان الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهرين ديسمبر 2002 وجانفي 2003 ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي للسعرين¹⁴.

2- سعر صرف الدينار الفعلي الحقيقي

انتهجت الجزائر في التسعينات نظام صرف مرنا بإتباع نظام التعويم المدار، الذي يقضي بتدخل البنك المركزي لتحديد قيمة العملة الوطنية مقابل سلة من العملات الرئيسية غير أن سعر الصرف اليومي يتحرك وفقا لمجموعة من المؤشرات من أهمها¹⁵ :

- العرض و الطلب في سوق ما بين البنوك؛
- وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ؛
- احتياطي الصرف من العملات الأجنبية ؛
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعكس تطور الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين ؛
- التضخم الوطني و العالمي و سعر الصرف الموازي .

ويتدخل البنك المركزي وفقا لهذا النظام في تحديد السقوف لأسعار البيع والشراء، وعلى الرغم من المرونة النسبية في هذا النظام إلا أنه في واقع الأمر يشابه نظام الصرف المثبت بشكل غير معلن، إذ أن عدم إعلان السلطات النقدية عن المؤشرات المؤثرة في تحديد تحرك سعر الصرف وعن أوزان العملات الرئيسية المكونة لقيمة العملة المحلية، يجعل هذا النظام يتطابق في واقع الأمر مع نظام الصرف المربوط بسلة من العملات الرئيسية.

ويلعب سعر الصرف الحقيقي دور هام في سياسة الصرف المتبعة والنشاط التجاري و التنمية الاقتصادية، فكلما كان هناك درجة انحراف ضعيفة بين السعر الموازي والسعر الرسمي دل هذا على وجود تقارب بين سعر الصرف الحقيقي والتوازي، حيث يعرف " سعر الصرف الحقيقي نظريا بأنه السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير المتبادلة"¹⁶، أما عدم المساعدة النقدية في سعر الصرف الحقيقي فهي ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الحالي عن سعره التوازي¹⁷، فإذا كان معدل عدم المساعدة اكبر من الصفر (MIS>0) فان سعر الصرف الحقيقي مقيم بأعلى من قيمته التوازنية و العكس صحيح والجدول التالي يبين معدل المساعدة النقدية للدينار الجزائري مقارنة مع عملات الدول الأوروبية.

الجدول رقم (3): درجة عدم المساعدة النقدية مع عملات أوروبية

السنوات	1974 _ 1970	1979 _ 1974	1984 _ 1980	1989 _ 1985	1997 _ 1990
MIS	-9.14	-1.10	-3.76	2.12	6.77

المصدر: محمد بن بوزيان، طاهر زيان، مرجع سابق، ص، 11.

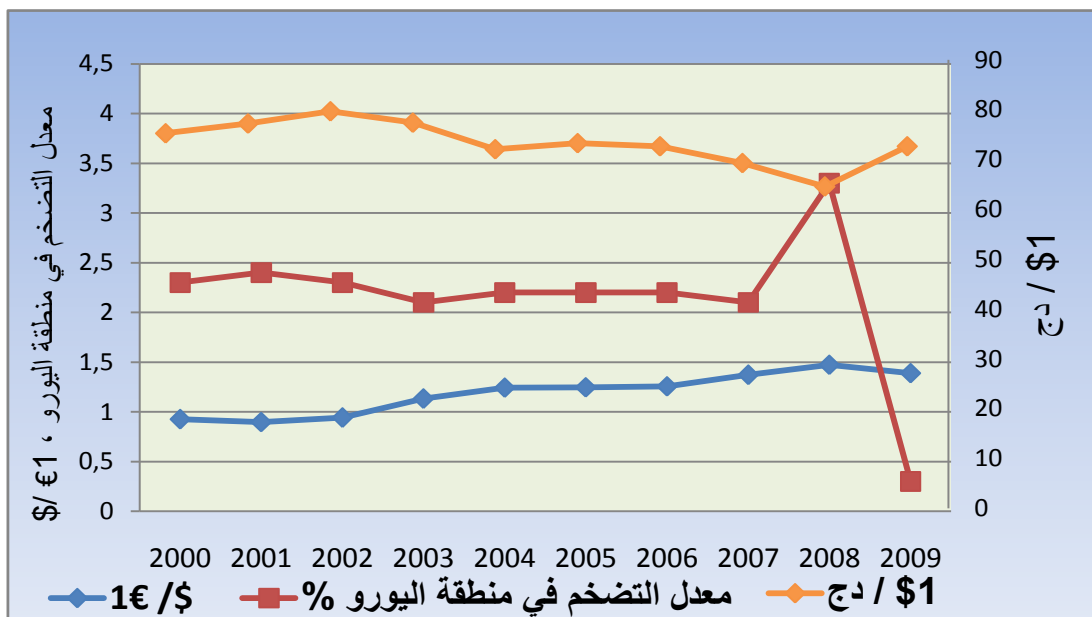
من خلال الجدول السابق عرف المعدل قيم سالبة ومتناقصة في الفترة (1970 _ 1984) أي أن سعر الصرف الحقيقي مقيم بأقل من قيمته التوازنية وهذا ما عكسه ضعف سوق الصرف الموازية، أما الفترة (85 _ 97) فقد عرفت ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار عن قيمته التوازنية وهذا ما جعل السوق

الموازية جد نشيطة ، إضافة إلى ذلك فان صندوق النقد العربي أشار إلى مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يحتسب بترجيح سعر الصرف الفعلي بالنسبة لأهم الدول الشريكة في التجارة العالمية بالأسعار النسبية المحلية و العالمية¹⁸.

فارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي يشير إلى تزايد معدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم لدى دول الشركاء التجاريين الرئيسيين، أي انخفاض القدرة التنافسية للصادرات المحلية، في حين يشير انخفاض السعر الحقيقي إلى تراجع معدلات التضخم و بالتالي تحسن القدرة التنافسية للصادرات.

و لقد عرف الدينار الجزائري¹⁹ تغيرات في سعر صرفه الحقيقي نظير التغيرات الحادثة في أسعار صرف الحقيقة لعملات أهم الشركاء التجاريين للجزائر ف سجل تراجعاً بـ 13 % ما بين 1998 و 2001، وتحسن ابتداءاً من 2002 بسبب تراجع قيمة الدولار أمام اليورو ،من جهة و انخفاض التضخم من جهة أخرى فقام البنك المركزي في النصف الثاني من سنة 2003 بإعادة سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائراً في نهاية 2002 ، أين بلغ 79.68 دج للدولار ، ف سجل انخفاض يقدر بـ 3.7 % و 1.1 - % و 1.1 - % لسنوات 2005، 2007، 2009 على التوالي، وهذا يعني انخفاض معدلات التضخم في الجزائر مقارنة بالشركاء التجاريين و ارتفع لسنوات 2004 ، 2006 و 2008 بنسب : 0.4 % ، 0.1 % ، 5.8 % على التوالي، بارتفاع معدلات التضخم في الجزائر نظير شركائها التجاريين²⁰.

الشكل رقم (4): تطور معدل التضخم في منطقة اليورو وسعر صرف اليورو والدينار الجزائري مقابل دولار للفترة (2000 - 2009)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول 3.

3- انعكاس اليورو على معدل صرف الدينار الجزائري

استنادا إلى الدراسة السابقة توصلنا إلى أن درجة الانحراف بين السعر الرسمي والموازي انخفضت في السنوات الأخيرة بعد تحرير صرف الدينار وهذا ما ساعد على تفادي الوقوع في خطر الصرف، وخاصة بعد ظهور اليورو كعملة في التداول عالميا، لنخلص انه إذا كلما كانت درجة الانحراف بين سعر الصرف الموازي و الرسمي ضعيفة كلما تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وهذا ما شجع الجزائر على المضي في سياسة تحرير الصرف التدريجي التي تعمل على دخول أموال وفيرة بعملات صعبة إلى الجهاز النقدي المصرفي فتتشط بذلك قطاع الاستثمار والإنتاج والقطاع المالي.

إن ارتفاع قيمة اليورو بشكل واضح ابتداء من 2007 لاعتماده كعملة ملجأ ونتيجة تدهور الدولار أمامه نظير المضاربات المالية والأزمات العالمية، جعل من الأسعار الحقيقية لعملات العالم تتأثر بذلك فارتفع مؤشر سعر صرف الدينار الحقيقي الفعلي، وهذا يعني ارتفاع معدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية لها، و بالتالي ارتفاع أسعار الصادرات في أسواق الاتحاد الأوروبي، فعملة الشريك التجاري الرئيسي للجزائر قوية ومستقرة نسبيا وتشهد ارتفاعا مستمر نتيجة زيادة الطلب العالمي عليها، أمام العملات الرئيسية، فارتفاع اليورو أمام الدولار انجر عنه انخفاض الدينار مقابل اليورو (انظر الشكل (44)، المنحنى (1) و (3)) وارتفاع الدينار أمام الدولار على النحو الذي انخفض به الدولار أمام اليورو ما لم يتدخل البنك المركزي بشراء الدولار والرفع من قيمته،(مثل ما حدث

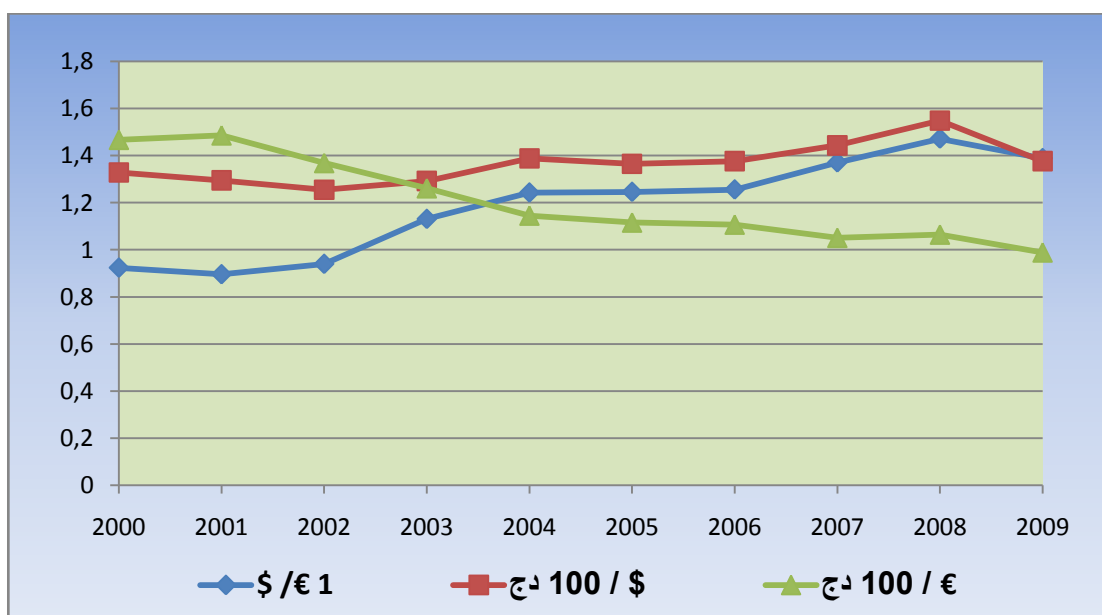
في سنة 2008 اثر الأزمة المالية العالمية أين احدث بنك الجزائر تغيير خفيف بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار)، أي أن الدينار يرتفع بتراجع الدولار (أنظر الجدول (29)، الشكل (44)، المنحنى (1) و (2)).

الجدول رقم (4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وال يورو ،الدولار مقابل اليورو للفترة (2009 – 2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1 \$ / €	0,9239	0,896	0,94	1,131	1,243	1,246	1,256	1,371	1,472	1,389
100 \$ / دج	1,337	1,295	1,255	1,292	1,387	1,364	1,376	1,443	1,548	1,376
100 € / دج	1,466	1,485	1,368	1,261	1,145	1,115	1,106	1,050	1,064	0,988

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2000، 2007 ، 2010 ، مرجع سابق، ص.300، ملاحق 11/9 ، ملحق 408/12،407/9.

الشكل رقم (5): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و ال يورو ، الدولار مقابل اليورو للفترة (2009 – 2000)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول 4 .

4- انعكاس الأزمة المالية الحالية على معدل صرف الدينار الجزائري

إن اتخاذ إجراء تخفيض الدينار في شهر ديسمبر مرده أن الأزمة المالية العالمية الناتجة عن أزمة الرهن العقاري ساهمت في انخفاض كبير في أسعار المنتجات الأولية و المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية على اثر الأزمة المالية زاد من طلب الجزائريين على هذه المنتجات بشكل أصبح يشكل تهديدا لاحتياطيات الصرف الجزائرية، فقد انخفضت أسعار التجهيزات، سلع الاستهلاك الوسطية و النهائية بمعدل يصل إلى 25%، أو أكثر بالنسبة لبعض المنتجات؛ و لمواجهة احتمالات ارتفاع الطلب المحلي بادرت السلطات النقدية الجزائرية ابتداء من 15 ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 12% من قيمته، فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي 73 بعدما كان يقارب 65 دينار في وقت قفز فيه اليورو إلى ما فوق 100 د.ج بعد أن كان يقارب 94 د.ج، وهو ما جعل معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يقترب من مستوى التوازن، حيث انخفض مؤشر سعر الصرف الحقيقي إلى 1.1% عام 2009 بعدما كان 4.5% عام 2008²¹.

إن تخفيض الدينار جعل أسعار الواردات أكثر غلاء مما سمح بتقليص الطلب عليها مع الإبقاء على نفس فاتورة الاستيراد، وهو ما يعني أن الطلب الجزائري لن يكون له اثر على الأسواق الأوروبية و الأمريكية رغم انخفاض الأسعار فيها.. إلا أن هذا التخفيض يضر بالطلب الإنتاجي إذ سيؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الإنتاجية بكل ما يترتب عن ذلك من تسريح لليد العاملة و التقليل من قيمة العمل المأجور لصالح أشكال الكسب الأخرى؛ أما من حيث العرض فان تخفيض قيمة الدينار من شأنه أن يرفع من تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية ويحد من قدرتها التنافسية، فبقيت صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتعدى 2% من مجموع الصادرات، كما أن هذا التخفيض من شأنه أن يجعل إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات تبدو كما لو ارتفعت، وهو ما يجعل موارد الجباية النفطية ترتفع ظاهريا مما يوحي بانخفاض العجز التقاوي، وهو ما يخفي العجز الحقيقي.

5- اثر اليورو على احتياطات الصرف

إن بداية ظهور اليورو كانت أداة لتسوية المدفوعات واستخدامه كوحدة حسابية لتقويم المبادلات التجارية دفع بالجزائر إلى تحويل جزء من احتياطياتها المسعرة بالدولار فقط إلى اليورو دون اعتماده كوحدة دفع لتغطية وارداتها من منطقة اليورو، حيث شكل الدولار ما نسبته 64% من مجموع الاحتياطيات الصرف الأجنبي، ونسبة 20% من عملات الاتحاد الأوروبي، و 6% من الين، و 10% لباقي عملات العالم ،

وبمرور الوقت عرف سعر صرف الدولار تقلبات ثم تراجع مستمر أمام اليورو فالعلاقة بين الدينار والدولار وبين اليورو والدولار طرحت فكرة إعادة النظر في تشكيلة الاحتياطات الأجنبية من الدولار واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، للحفاظ على قيمتها الحقيقية.

ولقد عملت الجزائر خلال الفترة (2001-2003) على تنويع توظيفاتها من خلال الاهتمام أكثر بالتوظيف في شكل يورو 45 %، دولار 45 % والباقي مناصفة بين الين والجنيه الإسترليني، إلا أن أزمة قرض الرهن العقاري دفعت بالجزائر إلى تفضيل التوظيف في اذونات الخزنة الأمريكية والذهب، كما عمل بنك الجزائر على شراء اليورو عندما كان سعره منخفضا وهو ما جعل نسبة الاحتياطي من هذه العملة على مستوى عال.

كما تشير مصادر وزارة المالية إلى إن التوظيف بالخارج يقارب 90 % من الاحتياطات، حيث تم توظيف 55 % أي ما يعادل 43 مليار دولار في شكل اذونات الخزنة الأمريكية ، ففي ظل سعر الصرف الحالي بين الدولار واليورو فان حجم هذه الأخيرة لا تساوي أكثر من 22 مليار دولار²²، هذا الاحتياطي المودع بمعدل فائدة يقارب 5 % يخضع لتضخم داخل الولايات المتحدة يقارب 2.5 % مقيما بالدولار، وإذا ما قيم باليورو فهو لا يتعدى 1.5 مليار.

ولقد بلغ احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية 148.91 مليار دولار عام 2009 مقابل 143.10 مليار دولار عام 2008.

الجدول رقم(5): تطور إجمالي احتياطي الصرف الجزائري للفترة (1992-2009)

الوحدة: مليار دولار

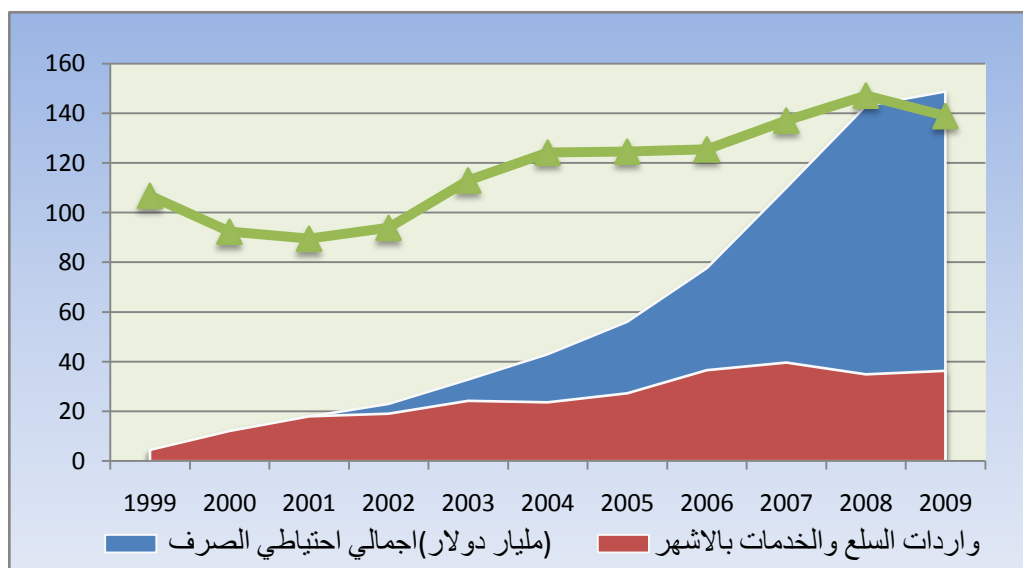
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
اجمالي احتياطي الصرف	1.50	1.50	2.60	2.10	4.20	8.05	6.84	4.40	11.90
واردات السلع والخدمات بالاشهر	1.79	1.88	2.82	2.08	4.48	9.39	7.56	4.58	12.19
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اجمالي احتياطي الصرف	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91
واردات السلع والخدمات بالاشهر	18.08	19.14	24.32	23.72	27.36	36.66	39.73	34.99	36.41

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algéri.** Rapport 2004, Alger, 2005.p.54.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algéri.** Rapport 2006, Alger, 2007.p.73.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algéri.** Rapport 2008, Alger, 2009.p63.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algéri.** Rapport 2009, Alger, 2010.p70.

الشكل رقم (6): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي و إجمالي احتياطي الصرف الجزائري

للفترة (2000 - 2009)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول 5.

خاتمة:

ما يمكننا الخلوصل اليه في نهاية مداخلتنا هذه ماييلي من نقاط:

- أصبح للسياسة النقدية وجود بعد صدور قانون النقد والقرض وخاصة بعدما عرفت السلطة المشرفة عنها استقلالية تامة، كما أسفرت السياسات الإصلاحية في نهاية فترة التسعينات عن تحقيق درجة نسبية من الاستقرار النقدي؛

- تمثل انعكاس السياسات الإصلاحية على العموم في معدلات التضخم المنخفضة، والتحسين في ميزان المدفوعات، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام غير مستقرة وضعيفة خاصة في ظل الزيادة المضطربة للكثافة السكانية ومحدودية الطاقة الإنتاجية ، وغلاء المعيشة وعدم استقرار أسعار العملات الأجنبية فيما بينها في الأسواق المالية العالمية وبالأخص في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كما رافق هذه المعدلات المتواضعة زيادة طفيفة في معدلات البطالة؛

- أوجد الاتجاه نحو اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية، ظهور عملات دولية ذات وزن اقتصادي تؤثر على العلاقات التجارية المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري مع هذه التكتلات ، فكان لابد للتوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الجزائري أن تتأثر باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري والمالي المهم للجزائر، وخاصة بظهور عملته الموحدة "اليورو"؛

- عرف نظام الصرف عدة تطورات بداية بتنشيط سعر الدينار للحفاظ على قيمته واستقراره في إطار البرنامج العام للواردات أي أن العملة هنا ليست مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية وبأداء كفاءة الاقتصاد الوطني لينتهي بنظام الصرف المرن منذ عام 1995.

- أن درجة الانحراف بين السعر الرسمي والموازي انخفضت في السنوات الأخيرة بعد تحرير صرف الدينار و هذا ما ساعد على تقادي الوقوع في خطر الصرف، وخاصة بعد ظهور اليورو كعملة في التداول عالميا، لنخلص انه إذا كلما كانت درجة الانحراف بين سعر الصرف الموازي و الرسمي ضعيفة كلما تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وهذا ما شجع الجزائر على المضي في سياسة تحرير الصرف التدريجي؛
- إن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي يشير إلى تزايد معدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم لدى دول الشركاء التجاريين الرئيسيين، أي انخفاض القدرة التنافسية للصادرات المحلية، في حين يشير انخفاض السعر الحقيقي إلى تراجع معدلات التضخم و بالتالي تحسن القدرة التنافسية للصادرات؛
- إن التضخم في الجزائر يرتفع بارتفاع سعر صرف اليورو أمام الدولار والمستوى العام للأسعار لمنطقة اليورو، وبالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري فانه ينخفض أمام اليورو ويرتفع أمام الدولار كلما ارتفع سعر اليورو نظير ربط الدينار بسلة من العملات ؛
- أما الميزان التجاري فان رصيده ينخفض من جراء انخفاض قيمة الصادرات المتأتية معظمها من تصدير النفط المسعر عالميا بالدولار وارتفاع الواردات والتي معظمها من منطقة اليورو كلما ارتفع اليورو أمام الدولار، وبالتالي حدوث انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات، كما تتخفص أيضا احتياجات الصرف الأجنبية الجزائرية المقومة بالدولار؛
- بعكس عنصري النمو والبطالة اللذان لم يكن لهما تأثير واضح بحجم تأثير العناصر السابقة، فارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو يجعل من أسعار سلع هذه المنطقة مرتفعة مقارنة ببقية دول العالم ومع اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية سيكون لها تأثير على برامج التنمية في المدى الطويل.

قائمة الهوامش:

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون ، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي،. واشنطن، 1998، ص ص.306-308.

² ministère des finances direction générale de douane ,statistiques du commerce extérieur de l'Algérie . année 2003 ,2010 .

-<http://www.douane.gov.dz/rappstat.http>

- ³ بوخاري لحلو موسى ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص،ص،290، 291.
- ⁴ بلعزوز بن علي، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 30، 31، القاهرة، خريف 2003، ص35.
- ⁵ نفس المرجع السابق، ص،35.
- ⁶ جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، " السياسة النقدية في الجزائر"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، ص،ص.315. 316
- ⁷ لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص،298.
- ⁸ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.61.
- ⁹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2001، ص.356.
- ¹⁰ 14 عملة و هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، البيستا الإسبانية، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الكورون السويدي.
- ¹¹ محمد بن بوزيان ،طاهر زيان ،" الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، ملتقى وطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب ،البلدية ، 22/21 ماي 2002 ، ص، 8.
- ¹² Hassen Haddouche , la langue marche vers la convertibilité du dinar, **Revue Echanges** .N 241, Mars 2007 Algérie ,P 49 – 50.
- ¹³ محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى وطني الأول حول : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات- .كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الشلف،الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004، ص. 348.
- ¹⁴ لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص،312.
- ¹⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد . ابو ظبي ،2002، ص، ص،152، 153.
- ¹⁶ محمد بن بوزيان ،طاهر زيان ،" الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، ملتقى وطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب ،البلدية ، 22/21 ماي 2002 ، ص، 10.
- ¹⁷ أبحاث K. SeKKaT. AchgL. June 2000، تدرس بالدرجة أولى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي عن السعر التوازني في دول المغرب العربي مقارنة مع اليورو .
- ¹⁸ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد . 2010، ص، 200.
- ¹⁹ حساب قيمة الدينار تقوم على تحديد مؤشر للتنافسية على أساس حساب نسب الصرف الاسمية للبلدان الـ15 الشريكة للجزائر ومؤشراتها الخاصة بالتضخم من خلال وزن كل دولة في المبادلات التجارية مع الجزائر حسب تصريحات محافظ بنك الجزائر لعام 2009 .
- ²⁰ نفس المرجع السابق، ص 410.
- ²¹ عبد الرحمان مغاري، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"، ملتقى علمي دولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 20،21، أكتوبر 2009، ص،12.
- ²² نفس المرجع السابق ، ص،8.